دراسة

مسؤولية الكيان المؤقّت عن حصار سوريا

قراءة تحليلية حقوقية

W.A.R.C
West Asia Research Center

تاريخ الإصدار: 15 آب/ أغسطس 2023

مسؤولية الكيان المؤقّت عن حصار سوريا

قراءة تحليلية حقوقية

2023/8/15

W.A.R.C
West Asia Research Center

فهرس المحتويات

مقدمة 3

القسم الأول: الولايات المتحدة والكيان المؤقت.. التزام مصالح وحماية..... 6

- المفردات القانونية التي تحكم السياسة الأمريكية تجاه الكيان المؤقت في سوريا 7
  - أولًا، العقوبات بذريعة انتهاكات حقوق الإنسان 7
  - ثانيًا، معاقبة الشعب السوري بذريعة الحماية 9
- الوثائق والبيانات الأمريكية الرسمية حول حماية الكيان المؤقت 10
  - أولًا، التقرير السنوي حول التهديدات العالمية للأمن القومي للولايات المتحدة (2019؛ 2021؛ 2022) 10
  - ثانيًا، قانون قيصر لحماية الكيان الصهيوني 11
  - ثالثًا، تطويق عودة تنامي التهديد السوري لأمن الكيان المؤقت 13
  - رابعًا، المشكلة الأمريكية مع تهديد الاستقلال السيادي السوري لإسرائيل 16

القسم الثاني: الكيان المؤقت ومسؤولية الحصار 19

- الدور الصهيوني المباشر في السياسات الأمريكية في سوريا 20
  - أولًا، تصنيف سياسات سوريا تهديدًا لأمن الكيان 20
  - ثانيًا، تبادل الأدوار بين الإسرائيلي والأمريكي 21
  - ثالثًا، قانون قيصر مشروع إسرائيلي 21
- إشكاليات سياسية وقانونية 22
- لائحة المراجع الإلكترونية 25

➢ مقدمة

يقول روبرت فورد: "لم تكن سوريا أبدًا قضية أمن قومي أمريكية رئيسية، وكانت المصالح الأمريكية هناك دائمًا مقتصرة على منع الصراع من تهديد مخاوف واشنطن الأكثر أهمية في أماكن أخرى". التصريح الذي يوضح أن السياسة الأمريكية تجاه سوريا تحكمها مصلحة الأمن القومي الإسرائيلي الذي يتهدده الصراع في المنطقة. وعليه، فإن كل إجراء أمريكي في الساحة السورية يخدم حماية الكيان المؤقّت، وتاليًا، سعت واشنطن إلى التسويغ القانوني في مواجهة سوريا خدمة لمصالح الكيان. لجأت واشنطن إلى قانون قيصر والحصار الاقتصادي بعدما فشلت الآلة العسكرية على مدى عقد من الصراع تقريبًا في تغيير سلوك النظام السوري الممانع والمقاوم للمخططات الصهيونية الأمريكية في المنطقة، وفي مقدمتها التطبيع مع الكيان المؤقّت بما تعنيه سوريا القوية قبل الحرب في ثقل قوى المنطقة الإقليمية والدولية. فالهمّ الأمريكي هو خدمة الكيان المؤقت وحمايته وشرعنة وجوده على حساب القضية الفلسطينية التي لم تتخلّ عنها الدولة السورية يومًا أو تقبل بأن تكون موضوعًا للمساومة.

تمّ تشريع قانون قيصر في وقت بدأت فيه سوريا تستعيد أنفاسها لاستعادة دورها وقوتها، وتفيد الشواهد الأمريكية الرسمية الواضحة والصريحة أن الدوافع الأمريكية هي حماية الكيان الإسرائيلي. ولا تخفى المقاربة الأمريكية السلبية في سوريا حيث يرسم الأمن القومي الإسرائيلي الأطر العامة من سياساتها. هدفت واشنطن عبر سياسة عزل سوريا ومعاقبتها إلى إحداث تغيير سلوكي في النظام بعد فشل الجهود السابقة. واتخذت إجراءاتها حدّية في الالتزام بأمن الكيان على حساب لقمة عيش شعب بأكمله. وتشير الاستثناءات اللاحقة على قانون قيصر إلى إصرار واشنطن على الاستثمار في أزمات الشعب السوري لتقويض سيادة الدولة السورية من الداخل عبر استمرار سيطرة قوى مناطق الصراع وشرذمة الشعب السوري. وفي سياق الحصار وتداعياته، تتمسّك واشنطن بورقة العقوبات وتعمل على فتح ملفات جديدة لمحاصرة النظام السوري وعرقلة عودته إلى الساحة العربية والإقليمية والدولية، بذريعة الحل السياسي للشعب السوري لكن وفق المفهوم الأمريكي الذي يعني بالدرجة الأولى أمن واستقرار الجولان المحتل لصالح الكيان المؤقّت.

تستعرض هذه الورقة مسؤولية الكيان المؤقت في الحصار على سوريا من خلال الوقوف على المصالح الأمريكية من الحصار لما يوفره من خدمة في حماية الكيان المؤقّت والحفاظ على نفوذه بإضعاف الطرف المقابل وتقويض قدراته واستنزافها. وهذه المسؤولية لا يستدل عليها بالنوايا الأمريكية، ولا بالإجراءات الأمريكية التي تصب في خدمة هذا

الغرض، وإنّما بالوثائق والشواهد والتقارير الأمريكية الرسمية المختلفة التي تؤكد أن الحصار الأمريكي على سوريا هو خدمة لإسرائيل وحماية لأمنها؛ بما تستكمل معه واشنطن الحرب التي بدأتها في سوريا عام 2011. ما يجعل الكيان المؤقت مسؤولًا عن حصار سوريا كما الولايات المتحدة، كما تستشهد ببعض المقالات الصادرة عن مراكز فكر إسرائيلية في تقييم قانون قيصر والتعريف بهويته. هذا، وتطرح الدراسة بعض الإشكاليات السياسية والحقوقية التي قد ترد على الطرح نفسه، مع ضرورة الإشارة إلى أن التعليقات على الوثائق والتصريحات والنصوص القانونية في أول ثلاثة عناوين من الدراسة تمّ التعليق عليها باعتماد اللون الأزرق للتمييز وبطريقة السرد غير المتصل لعدم تقييد التحليل.

القسم الأول: الولايات المتحدة والكيان المؤقت.. التزام مصالح وحماية

➢ المفردات القانونية التي تحكم السياسة الأمريكية تجاه الكيان المؤقت في سوريا

○ أولًا، العقوبات بذريعة انتهاكات حقوق الإنسان

أقر الكونغرس الأمريكي في جلسته الثانية، العام 2012، قانون عقوبات على سوريا، بعنوان "قانون محاسبة حقوق الإنسان في سوريا لعام 2012" تحت البند 701. وتتفرّع عنه البنود التالية:

- **البند 702.** فرض عقوبات في ما يتعلق بأشخاص معينين مسؤولين عن أو متورطين في انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة ضد مواطنين من سوريا أو أفراد أسرتهم.

على الرغم من ادّعاء الولايات المتحدة بذلك واتخاذه ذريعة لفرض العقوبات، إلا أن الإدارات الأمريكية لم تنبذ سوريا يومًا، ولم يشكل ذلك عائقًا أمام محاولات المفاوضات مع الدولة السورية منذ أيام الرئيس الراحل حافظ الأسد حول مستقبل الجولان وحماية أمن إسرائيل.

- **البند 703.** فرض العقوبات فيما يتعلق بنقل البضائع أو التقنيات إلى سوريا ذلك من المحتمل أن يتم استخدامها لارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان.

إنّ العقوبات لم تفرَض خلال سنين الحرب العسكرية (2011 – 2017) ولا بعدها على الدول الغربية أو العربية التي عملت على إدخال الجماعات الإرهابية فنكّلت بالشعب السوري على اختلاف طوائفه ومذاهبه. كما لم توقف سرقة تلك الجماعات للنفط السوري ما أمّن لها المئات من ملايين الدولارات وشدّ عصبها الاقتصادي في زيادة قوتها وتطور أساليبها وسرعة انتشارها، بل على العكس كانت تؤمن لها طرق النقل وتؤمّن لها الغطاء الجوي، وقد تناقلت الأخبار آنذاك عناوين القصف "غير الدقيق" لطلعات قوات التحالف.

- **البند 705.** يجوز للرئيس التنازل عن شرط ضم أي شخص على القائمة المطلوبة بموجب البند 702 أو 703 أو 704 أو لفرض عقوبات وفقًا لأي قسم من هذا القبيل إذا كان الرئيس يقرر أن هذا التنازل هو في خدمة مصالح الأمن القومي للولايات المتحدة.

في هذه الحالة، تصبح حقوق الشعب السوري قابلة للانتهاك والاستباحة، وتنتفي دواعي العقوبات وفرضها. فأي شروط تبيح التنازل إلا ما كان يصبّ في خدمة البيت الأبيض والحكومة الأمريكية! وهل من مصلحة تتعلّق بالأمن القومي الأمريكي ينفصل عم مصلحة الأمن القومي الإسرائيلي؟

- **البند 706.** ينصّ على إنهاء العقوبات بشرط توفر عدة أمور؛ منها ما يتعلّق بالعملية السياسية في سوريا والثاني بقدرات الدولة السورية وقوتها. يجب على الرئيس تقديم شهادات للجان الكونغرس المختصة والمناسبة حول توقف سوريا عن تقديم الدعم لمنظمات الإرهابيين الأجانب، وبأنها لم تعد تسمح لمثل هذه المنظمات، بما في ذلك حماس وحزب الله والجهاد الإسلامي الفلسطيني، للحفاظ على المرافق في الأراضي الخاضعة لسيطرة حكومة سوريا؛ وإيقاف تطوير ونشر صواريخ باليستية متوسطة وطويلة المدى أرض - أرض؛ عدم المتابعة أو المشاركة في البحث والتطوير، أو اقتناء أو إنتاج أو نقل أو نشر المواد البيولوجية، وأسلحة كيميائية أو نووية، مع تقديم تأكيدات ذات مصداقية بأنها لن تشارك في مثل هذه الأنشطة في المستقبل؛ مع الموافقة على السماح للأمم المتحدة والمراقبين الدوليين الآخرين بالتحقق من أن الحكومة السورية لن تنخرط في مثل هذه الأنشطة وتقييم المصداقية من التأكيدات التي قدمتها تلك الحكومة.

يشير البند السابق إلى أن العقوبات تأتي في سياق عملية تجريد للدولة السوريا من قدراتها في الردع وما تملكه من منظومات دفاعية لا تهدّد أي من جيرانها إلا الوجود الإسرائيلي المحتل لفلسطين. فالعقوبات تنظر التهديدات السورية التي تجد منطقيتها وواقعيتها بلحاظ الكيان الإسرائيلي، فقد باتت سوريا تشكّل خطرًا حقيقيًّا على إسرائيل في ظل استمرار ممانعتها وصمود الدفاع عن أصالة عروبتها والدفاع عن القضية الفلسطينية، وتنامي قدراتها الصاروخية الدفاعية والجوية. وهنا، يجدر التذكير بنقطتين في غاية الاهمية:

الأولى، إنّ تاريخ صدور قانون العقوبات هو العام 2012، يعني قبل طلب الدولة السورية من إيران الدخول إلى أراضيها لمساعدتها في مواجهة المشروع الكوني عليها. **والثانية،** تركيز الجماعات التكفيرية على تدمير مراكز الدفاع الجوي السوري والمقرات العلمية والبحثية، خاصة تلك المتواجدة في النقاط الاستراتيجية المطلّة على فلسطين.

- **ثانيًا، معاقبة الشعب السوري بذريعة الحماية**

عندما صدر قانون قيصر تحت البند 7401، بعنوان 'قانون قيصر لحماية المدنيين في سوريا لعام 2019'، ارتبط العنوان ظاهريًّا بالهدف منه، ومما جاء في نص هذا القانون لحماية المدنيين:

- "يفرض مشروع القانون عقوبات على أولئك الذين يقدمون عن عمد سلعًا أو خدمات مختلفة لسوريا، مثل الطائرات للجيش، وتكنولوجيا الإنتاج النفطي المحلي للحكومة، والمواد المدرجة في قائمة الذخائر الأمريكية، والعناصر التي يعتقد الرئيس أنها تستخدم لارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان ضد الشعب السوري. وتشمل حظر المعاملات المالية".

إنه لمن الملفت كيف أن حصار دولة وتضييق الخناق على شعبها يحمي المدنيين فيها، وكيف يمكن للتكنولوجيا النفطية السورية التي أمّنت استقرار الناتج النفطي للشعب السوري لعقود، وموارد تصدير الفائض منه أن يحرم منها الشعب بحجة حمايته. وهنا، لا بد من التوقف عند نقطتين في غاية الأهمية: حفاظ قطاع تكنولوجيا الإنتاج النفطي على قوته وصموده على الرغم من مرور ما يقارب العقد على الحرب المدمرة في سوريا، وإلا لا معنى لفرض العقوبات عليه؛ أخذ الإدارة الأمريكية طائرات الجيش بالحسبان رغم سني الحرب والتخوّف منها، وهي التي استخدمت في استهداف التجمعات الإرهابية وأوكارها. وعليه، فالسؤال المشروع لمصلحة مَن القضاء على أو تجميد قطاع الطائرات العسكرية. وبحظر المعاملات المالية على سوريا تشدد واشنطن الخناق على رقاب الشعب السوري الذي عانى ويلات الحرب والتهجير والنزوح والذبح، فالاقتصاد المستهدف لبلد ما كان يومًا حصرًا بالطبقة الحاكمة، بل على العكس فإن الطبقات الفقيرة والمتوسطة هي التي تعاني والهدف هو الوطن بما يعنيه من سيادة وأرض وشعب.

إن الحرب على سوريا على مدى ثماني سنوات لم تستنفر إنسانية الولايات المتحدة أو دبلوماسيتها الناعمة لوقف الهجمات الإرهابية على الشعب السوري من الجماعات التكفيرية التي أدخلتها البلاد وأنشأت لها غرف الموك والموم لإدارة عملياتها وتدريب أفرادها، وأمّنت أغلب تمويلها من الجوار الإقليمي العربي. لماذا كان العام 2019 هو المنعطف؟ هل هي صدفة انتهاء الحرب العسكرية والقضاء على تنظيم داعش والتحضير لعودة التعافي السوري؟

- "يجوز للرئيس تعليق العقوبات في ظل ظروف معينة، بما في ذلك إذا كان ذلك في مصلحة الأمن القومي للولايات المتحدة".

مجددًا، لا مانع لدى الولايات المتحدة من الإطاحة بالقوانين كافة وإسقاط كل حقوق شعوب العالم أمام مصلحة الأمن القومي الأمريكي. الأمر الذي يؤكد قانون الازدواجية الأمريكي في المعاملات كافة.

➢ الوثائق والبيانات الأمريكية الرسمية حول حماية الكيان المؤقت

○ أولًا، التقرير السنوي حول التهديدات العالمية للأمن القومي للولايات المتحدة (2019؛ 2021؛ 2022)

ورد في تقييم التهديد السنوي لمجتمع المخابرات الأمريكي الصادر في التاسع والعشرون من كانون الثاني 2019، مكتب مدير الاستخبارات الوطنية:

- "ستحاول روسيا وإيران تأمين الحقوق في عقود ما بعد الحرب لإعادة بناء البنية التحتية والصناعات المدمرة في سوريا مقابل الدعم العسكري والاقتصادي المستمر".

تعد هذه الوثيقة الصادرة قبل إقرار قانون قيصر دليلًا قويًّا على قلق الإدارة الأمريكية من إعادة بناء سوريا التي تتضافر جهود الحليفين الروسي والإيراني في سبيل تحقيقها في ظل استمرار الدعم الاقتصادي للدولة السورية، والحفاظ على ركائز الدولة العميقة بمؤسساتها المالية والعسكرية.

كذلك يلحظ كل من تقييم التهديد السنوي للعامين 2021 و2022 خطر تهديد إسرائيل من قبل سوريا المدعومة اقتصاديًّا وعسكريًّا من إيران.

ورد في تقييم التهديد السنوي لمجتمع المخابرات الأمريكي الصادر في التاسع من نيسان 2021، مكتب مدير الاستخبارات الوطنية:

- "تسعى إيران إلى تواجد عسكري دائم وصفقات اقتصادية في سوريا مع انتهاء الصراع هناك. من شبه المؤكد أن طهران تريد هذه الأشياء لبناء نفوذها الإقليمي ودعم حزب الله وتهديد إسرائيل".

كما ورد في تقييم التهديد السنوي لمجتمع المخابرات الأمريكي الصادر في السابع من شباط 2022، مكتب مدير الاستخبارات الوطنية:

- "دعم إيران اقتصاديًا وعسكريًا للنظام السوري الفاسد، يشكل أيضًا تهديدًا لشركاء ومصالح الولايات المتحدة، بما في ذلك المملكة العربية السعودية".

يقرّ التقريران باستمرار الدعم الاقتصادي لسوريا بعد بدء الحصار. بيد أنّ هذه المساعدات التي تدعم حق الشعب السوري في الحياة، بأبسط الحاجيات الطبيعية من المأكل والمشرب واللباس والتي تشكّل أسّ حقوق الإنسان التي يدافع عنها الأمريكي في المحافل العالمية والدولية، تمثّل وفق الرؤية الأمريكية تهديدًا وتقرنه مع ما تراه في الدعم العسكري بدوره من تهديد. ويمثل الكيان الإسرائيلي الشريك الذي تهتم لمصيره الولايات المتحدة وتخشى عليه من التهديدات. وبضميمة التصويب على الدعم الاقتصادي والعسكري معًا، تظهر النوايا الأمريكية التي تستهدف الاقتصاد كزاوية أساسية في بنية الصمود السوري؛ بحيث أنّ الدعم يساهم في تخفيف الاحتقان الذي يريد الأمريكي استخدامه في تقويض التهديد العسكري على إسرائيل.

○ ثانيًا، قانون قيصر لحماية الكيان الصهيوني

في سياق البنود التفصيلية لقانون قيصر، وتحديدًا البيان السياسي له، يرد التالي:

- **البند 7402.** "إن سياسة الولايات المتحدة هي استخدام الوسائل الاقتصادية الدبلوماسية والقسرية لإجبار حكومة بشار الأسد على وقف هجماتها القاتلة على الشعب السوري ودعم الانتقال إلى حكومة في سوريا تحترم حكم القانون وحقوق الإنسان والتعايش السلمي مع جيرانها".

يكشف البيان السياسي لقانون قيصر في هذا المقطع بالذات الهدف الواقعي لفرض الحظر الاقتصادي على سوريا ومواجهتها بلقمة العيش، وهو هدف "التعايش السلمي مع جيرانها". وبطبيعة الحال، فإنّ الكيان المؤقّت

هو الذي تستميت واشنطن لتأمين مقومات أمنه واستمراريته في المنطقة، بعيدًا عن تهديدات القوى التحررية الصاعدة، سواء خارج فلسطين أو داخلها. أما بقية الدول المجاورة فمنها من عمدت السياسات الأمريكية خلال العقدين الأولين من القرن الحالي على غزوها وتدمير بناها التحتية، كالعراق، أو سمحت للعدو الإسرائيلي بذلك، مثل لبنان، بينما لم تشهد العلاقات السورية الأردنية أزمة إلا أثناء الحرب الإرهابية التي دعمتها أمريكا. وعليه، فالطرح أساسًا لا ينطبق بالواقع إلا على فلسطين المحتلة. وبشفافية، يمكن القول إنّ أصل دخول القوات السورية في لبنان كان بإرادة سياسية لبنانية، ليس محل الحديث عنها هنا، والشاهد هو أن التعايش السلمي المراد من واشنطن خاص بالكيان المؤقّت دون غيره.

وفي لقاء جمع مسؤولون أميركيون بكاتب قيصر، ماثيو زويغ، والمسؤول السابق في وزارة الطاقة، ماثيو زايس، والمبعوث الأمريكي إلى سوريا، جويل ريبورن، قال النائب جيم بانكس:

- "ممتن لاجتماع فرقة عمل الأمن القومي مع كاتب قانون قيصر ماثيو زويغ ... لمناقشة ما يجب على الكونغرس فعله لمواجهة إيران ووكلائها في المنطقة، بما في ذلك النظام السوري وفيلق بدر". وأعرب الممثلون الأمريكيون عن "اهتمامهم بآليات اتخاذ مواقف أقوى ضد الأسد وإيران، وتحميلهما مسؤولية عدوانهما الإقليمي، والاتجار بالكبتاغون، وانتهاكات حقوق الإنسان".

إنّ تصريح النائب بانكس يوضح وبصريح العبارة أنّ قانون قيصر فرض لأجل حماية الكيان الصهيوني من تهديدات أطراف محور المقاومة الأربعة: إيران وسوريا وحزب الله لبنان والفصائل في العراق. ترى عن أي عدوان إقليمي يتحدث النائب الأمريكي؟ على حدٍّ علم شعوب المنطقة نفسها، لم يذكر التاريخ ولم تشهد التجربة المعاشة على أن الدولة الإيرانية و/ أو الدولة السورية اعتدت على أيٍّ من دول الإقليم المجاورة. نعم، لقد قام الكيان المؤقت بعدوان تموز 2006 على لبنان بهدف تمرير مشروع الشرق الأوسط الأمريكي بهدف تفتيت المنطقة وتقسيم دولها، والعدوان الإقليمي وفق الأدبيات الأمريكية ليس إلا ما تقوم به الحركات المقاومة في المنطقة من الدفاع عن الأرض والحقوق والشعوب.

وثيقة صادرة من قبل خدمة أبحاث الكونغرس (CRS) العاملة فقط بأمر من الكونغرس وتحت إشرافه، بعنوان "سوريا والسياسة الأمريكية" في 24 شباط 2023:

- المصالح الأمريكية في سوريا تتشكّل بناء على الصراع القائم بين القوى الخارجية، بما في ذلك بين إسرائيل وإيران وأميركا وروسيا، وهي تشمل القضاء على التهديد الذي تشكله الجماعات الإرهابية.
- وقد وصفت الوزارة المساعدة لـ "تحقيق الاستقرار" كثقل موازن لنفوذ إيران وروسيا والحكومة السورية.
- الولايات المتحدة تفرض عقوبات على سوريا فيما يتعلق بدعمها للإرهاب، والتدخل في لبنان، واستخدام الأسلحة الكيماوية وانتهاكات حقوق الإنسان.

يفيد تحليل سياق تحديد المصالح الأمريكية بلحاظ أطراف الصراع بأن المقصود بـ "الجماعات الإرهابية" تلك التي تجعل موازين القوى لغير الصالح الأمريكي الإسرائيلي. وبحسب ذرائع واشنطن في فرض عقوبات على سوريا، فإن الذرائع الثلاث الأخيرة واهنة، فهي أحداث مضت لا تتناسب زمنيا مع تاريخ فرض العقوبات؛ تبقى ذريعة "دعم الإرهاب". وعليه، فإن ممانعة الدولة السورية هي السبب الحقيقي وراء العقوبات، ولما كانت هذه السياسة السورية لا يتأثر بها إلا وجود الكيان المؤقت في محيطه فإن الحصار الذي أريد منه تغيير سلوك سوريا بعد فشل الحرب العسكرية لا يخدم إلا إسرائيل ويجعل منها مسؤولة عن الحصار.

○ ثالثًا، تطويق عودة تنامي التهديد السوري لأمن الكيان المؤقت

يمكن الوقوف في البيانات على سعي أمريكي لاستمرارية محاصرة النظام السوري حتى بعد فرض قانون قيصر في سياق تشديد الخناق على الدولة السورية، لا سيّما أثناء عودة العلاقات العربية السورية. كما تكشف تمحور آلية العمل الأمريكي حول اتجاهين: الأول استمرارية الضغط والعزلة عبر محاولة إدارة مسار عودة العلاقات بالتحريض والتهديد. والثاني: استثمار الأزمات الإنسانية والمعيشية في ترسيخ النزاع بين أطياف الشعب وتعزيز اعتمادات الوكلاء.

- **استمرارية الضغط والعزلة عبر محاولة إدارة مسار عودة العلاقات بالتحريض والتهديد**

- **وجّه نوّاب أمريكيون اتهامات لإدارة الرئيس جو بايدن،** بأنّها لم تحافظ على قاعدة الضغط على نظام الأسد عبر العقوبات كما في عهد الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب، موضّحين أنّ "الإدارة الأميركية أبطأت العقوبات، وامتنعت في بعض الأحيان عن فرض عقوبات جديدة". وبحسب النّواب، فإنّه على الرغم

من أنَّ واشنطن تبادر في كلّ مناسبة إلى التأكيد على معارضة التطبيع مع رئيس النظام بشار الأسد، إلا أنَّها ضمنيًا تعطي الضوء الأخضر للتطبيع معه، وبحسب النوّاب، فإنَّ الإعفاءات تترك انطباعًا لدى السوريين والدول الإقليمية بأنَّ الإدارة الأميركية تتخلّى بالفعل عن مقاومتها لتطبيع العلاقات مع النظام، بحسب موقع الحدث السوري.

صدرت الاتهامات في أواخر شهر آذار من العام 2022، في وقت نشطت فيه الحركة الإماراتية والأردنية باتجاه سوريا. وهي تتهم إدارة بايدن بصريح العبارة بوجود نوع من التهاون في العقوبات في مقابل التطبيع. إن الضغط الذي عمل النواب على الحفاظ عليه وتزخيمه يلحظ تداعيات تعافي الدولة السورية على الوضع الأمني الإسرائيلي في المنطقة.

وإنه من الملفت، حدّة الإدارة من التقارب التركي السوري الواضحة في التصريحات التالية الصادرة في أوائل العام 2023، وبوتيرة لم يشهدها مسار عودة العلاقات الإماراتية السورية. يكمن الفارق في أهداف الاتجاهين والنتائج: في الحالة الأخيرة، انطلقت الحركة الإماراتية الأردنية في محاولة لتقليل اعتماد سوريا على إيران بما يصب في مصلحة الكيان، وهو طرح يلقى استحسانًا في الداخل الإسرائيلي ولدى الإدارة الأمريكية ومراكز الفكر المختلفة بعد فشل عقد من الزمن من الحرب العسكرية وضعف مردود المعركة بين الحروب. بينما يقوّي التقارب التركي السوري العلاقات الإيرانية التركية الروسية السورية على حساب النفوذ الأمريكي الإسرائيلي في المنطقة.

- **المتحدّث باسم وزارة الخارجية الأميركية، نيد برايس:** "ندعو دول العالم الى عدم تطبيع علاقاتها مع نظام الرئيس السوري بشار الأسد "الديكتاتور الوحشي" نحضّ الدول على أن تدرس بعناية سجلّ حقوق الإنسان المروّع لنظام الأسد على مدى السنوات الاثنتي عشرة الماضية، في الوقت الذي يواصل فيه ارتكاب فظائع ضدّ الشعب السوري ويمنع وصول مساعدات إنسانية منقذة للحياة إلى محتاجيها في المناطق الخارجة عن سيطرة قواته".

- **المبعوث الأميركي الخاص إلى سوريا، إيثان غولدريتش:** "إننا واضحون ولن نطبع مع نظام الرئيس السوري بشار الأسد، وقد أخبرنا الدول المطبعة أنهم لن يحصلوا على شيء من سوريا.. أي انتهاك لعقوباتنا على الأسد سنتعامل معه، ونحن سنحافظ على العقوبات المفروضة، وسنحقق في نشاط أي دولة تخرق عقوباتنا".

- **رئيس لجنة العلاقات الخارجية لدى مجلس الشيوخ الأمريكي، بوب مينينديز:** "تقارب تركيا والإمارات مع نظامِ الأسد سيقوّض جهود المحاسبة على جرائم الحرب في سوريا. لا يمكن أن يكون هناك تطبيع بدون محاسبة مشروعة".

مع بدء تفعيل العلاقات العربية السورية والحديث عن عودة سوريا إلى الجامعة العربية، اتخذت واشنطن مواقف مختلفة الدرجة ما بين غض النظر والمنع أو الحذر والحسم. لم تظهر ردة الفعل الأمريكية قوية تجاه الحركة الإماراتية لكنها سرعان ما اشتدت وتيرة الانتقادات مع التوجه التركي، الاستجابة التي تفسرها حساسية التقارب الأخير وانعكاساتها على الحركة الأمريكية في المنطقة، بينما بالمقلب الآخر، تشكّك بالنوايا الأمريكية نحو الحركة الإماراتية.

يشهد مسار الضغط مؤخرًا حالات اختراق لكنها تبقى ضمن إطار الإدارة الأمريكية أو الضبط؛ بحيث يبقى مشروطًا ومحددًا بسقوف؛ يمنَع تجاوزها. ويبقى مسار الضغط هو السياسة الجارية حتى تحقيق اختراق في العملية السياسية وفق الشروط الأمريكية بما يسلخ سوريا عن هويتها العربية المانعة ويقوّض تهديد إسرائيل من جهتها بانتمائها لمحور المقاومة. وفي ذات الاتجاه، يستمر الضغط الاقتصادي ويمنع التعافي وإعادة الإعمار خوفًا من زيادة التهديدات على الكيان الصهيوني مع تنامي القدرات العسكرية والصاروخية في ظل الانتعاش الاقتصادي والخروج من دائرة التكبيل بالأزمات الداخلية.

■ استثمار الأزمات الإنسانية والمعيشية في ترسيخ النزاع بين أطياف الشعب وتعزيز اعتمادات الوكلاء

- **المبعوث الأعلى للولايات المتحدة الأميركية لشمال شرقي سوريا، نيكولاس غرينغر:** "واشنطن ملتزمة بتحسين ظروف المعيشة للشعب السوري"، مؤكدًا دعمهم لتحالف المنظمات في شمال شرقي سوريا".
- **وثيقة صادرة من قبل خدمة أبحاث الكونغرس (CRS) العاملة فقط بأمر من الكونغرس وتحت إشرافه، بعنوان "سوريا والسياسة الأمريكية" في 24 شباط 2023:** قدمت الولايات المتحدة أكثر من 1.3 مليار دولار في المناطق غير الخاضعة لسيطرة النظام في سوريا منذ عام 2011. وقد وصفت وزارة الخزانة المساعدة لـ "تحقيق الاستقرار" كثقل موازن لنفوذ إيران وروسيا والحكومة السورية.

إن الشعب السوري الذي تدّعي واشنطن الدفاع عنه هو جزء من الشعب، فهي تستثني مناطق المعارضة من قانون قيصر دون غيرها. وإن كل الإجراءات القانونية التي اتخذتها الولايات المتحدة _والمتأخرة_ بعد الزلزال كتدابير قانونية استثنائية تعاملت بازدواجية إنسانية لصالح مناطق المعارضة دون مناطق النظام. ويظهر الهدف الحقيقي من وراء هذه المساعدات في نفس وثيقة خدمة أبحاث الكونغرس التي تقرّ بأن دوافع المساعدات في حقيقة الأمر هي مع الالتفات إلى من يشمل تصنيف الإرهاب الأمريكي من إيران والجماعات التابعة لها في سوريا.

- **رابعًا، المشكلة الأمريكية مع تهديد الاستقلال السيادي السوري لإسرائيل**

إن أساس مشكلة الولايات المتحدة مع سوريا تكشفها ورقة منشورة على الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الأمريكية بعنوان "العلاقات الأمريكية مع سوريا" ورقة وقائع العلاقات الثنائية، منشورة عن مكتب شؤون الشرق الأدنى، بتاريخ 20 كانون الثاني 2021. ومما جاء في الورقة:

- قطعت سوريا العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة عام 1967 في أعقاب الحرب العربية الإسرائيلية. أعيدت العلاقات في عام 1974.

شكّل دخول سوريا الحرب في الخامس من حزيران 1967 إلى جانب العراق والأردن ومصر ضد إسرائيل العامل الأساس في قطع العلاقات السورية الأمريكية. وعلى الرغم من أن حكم الرئيس الراحل، حافظ الأسد، بدأ سنة 1970، وبانقلاب عسكري، إلا أن واشنطن استعادت العلاقات مع الدولة السورية في العام 1974. ولم تعاود قطعها لاحقًا، مع العلم أنها ساءت لاحقًا، واكتفت بفرض العقوبات. وعليه، تشكّل إسرائيل قطب رحى العلاقات الأمريكية في المنطقة، بحيث تتحدّد العلاقات على أساس العلاقة مع الكيان الغاصب. وتاليًا، لا مشكلة أمريكية مع طبيعة الأنظمة في المنطقة، وإنما في موقف الأنظمة من القضية الفلسطينية.

- كانت سوريا مدرجة في القائمة الأمريكية للدول الراعية للإرهاب منذ إنشاء القائمة عام 1979 بسبب استمرار دعمها للإرهاب والجماعات الإرهابية، واحتلالها السابق للبنان، وسعيها لامتلاك أسلحة دمار شامل وصواريخ، واستخدام الأسلحة الكيميائية، وجهودها المستمرة لتقويض أنشطة الاستقرار الأمريكية والدولية في العراق وسوريا.

إن الإرهاب في العام 1979 الذي تتحدث عنه الورقة هو المقاومة الفلسطينية ضد الاحتلال الإسرائيلي. أما ذريعة معاقبة سوريا لاحتلالها السابق للبنان فمردود بالاحتلال الإسرائيلي الذي كان موضع ترحيب ودعم أمريكي. فالمشكلة الأساس هو في ما تمتلكه سوريا من قدرات صاروخية لا تقوّض إلا استقرار الكيان الغاصب الذي زرعته الولايات المتحدة في قلب الأمة العربية.

- من 1990-2001، تعاونت الولايات المتحدة وسوريا إلى حد ما في بعض القضايا الإقليمية، لكن العلاقات ساءت من عام 2003 إلى أوائل عام 2009. وشملت القضايا التي تشغل بال الولايات المتحدة فشل الحكومة السورية في منع سوريا من أن تصبح نقطة عبور رئيسية للمقاتلين الأجانب الذين يدخلون العراق، ورفضه إبعاد عناصر نظام صدام حسين السابق الداعمة للتمرد في العراق، وتدخله في الشأن اللبناني، وحمايته لقيادة جماعات الرفض الفلسطينية في دمشق، وسجله الحقوقي، وسعيه لامتلاك أسلحة دمار شامل.

باعتراف الأمريكي نفسه، يعود سبب سوء العلاقة الأمريكية السورية إلى حقبة دخول المحتل الأمريكي إلى أفغانستان والعراق، وأن المطلوب من سوريا هو الخضوع للقرار الأمريكي السياسي بالتخلي عن العراق الشقيق للاحتلال الأمريكي ومجازره فيها وتدميره لبنى الدولة التحتية ومؤسساتها وجيشها واستباحتها من قبل الجنود الأمريكيين. وهذه السيادة السورية، سيادة القرار السياسي في استمرارية دعم وحماية القيادات الفلسطينية المتواجدة في دمشق والتمسّك بخط العروبة والدفاع عن القضية الفلسطينية. وفي الجملة الأخيرة من المقطع، يتّأكد مجددًا الفيتو الأمريكي على تهديد الدول العربية في المنطقة للكيان الإسرائيلي، ولو من باب مجرد الافتراض. وفي حين يمنع على سوريا "السعي"، وفق تعبير الورقة، لامتلاك أسلحة دمار شامل لأنها لم تتخلّ عن فلسطين، وتشكّل تهديدًا للاحتلال، لا تسري السياسة ذاتها على إسرائيل التي تمتلك القدرة على تصنيع الأسلحة النووية منذ العام 1967، وقد سجّل مكتب التقييم التكنولوجي في الكونغرس الأمريكي، في آب 1993، أنّ إسرائيل دولة لديها قدرات للحرب الكيماوية غير معلنة، وبرنامج هجومي للحرب البيولوجية.

- في أوائل عام 2009، بدأت الولايات المتحدة في مراجعة سياستها تجاه سوريا في ضوء التغيرات في البلاد والمنطقة، مما أدى إلى محاولة التواصل مع سوريا للعثور على مجالات الاهتمام المشترك، وتقليل التوترات الإقليمية، وتعزيز السلام في الشرق الأوسط.

إن الفشل في مساعي السياسة الأمريكية في تغيير الموقف السوري من المخطط الأمريكي التقسيمي للمنطقة بدءًا من العراق، واستمرار تمسّك الدولة السورية بسيادتها وحريتها وعدم الخضوع لمنطق القوة الخارجية والهيمنة، دفع لقرار تسليم سوريا لحرب الأهلية من بوابة الإرهاب التكفيري. فالمشكلة مع سوريا تنطلق مما تتمتّع به سوريا من سيادة القرار السياسي الناجح في المنطقة، وحقيقة الأمر ليست بمثابة عملية مواجهة أمريكية لحكومة مؤدلجة أو تمارس "الديكتاتورية" كما تزعم واشنطن؛ فهناك العديد من الأنظمة الديكتاتورية في المنطقة، بل والمتطرفة، وهي في علاقة تحالف وشراكة مع الولايات المتحدة.

القسم الثاني: الكيان المؤقّت ومسؤولية الحصار

➢ الدور الصهيوني المباشر في السياسات الأمريكية في سوريا

○ أولًا، تصنيف سياسات سوريا تهديدًا لأمن الكيان

يظهر الدور الإسرائيلي في الحصار على سوريا في طيّات غرف التفكير وصناعة القرار الإسرائيلية، ويمكن الوقوف على بعض الدلالات الموجودة سواء كأوراق مؤتمرات أو مقالات صادرة عن مراكز بحثية. يعقد معهد الدراسات الاستراتيجية الإسرائيلية منذ سنة 2000 مؤتمرات سنوية تمثل أوراقها خلاصة أبحاث وإصدارات وأعمال تحضيرية على مدى العام، يشرف على إعدادها مختصون وأكاديميون من أهم الجامعات الإسرائيلية والأميركية والأوروبية، انطلاقًا من التحالف الاستراتيجي والأولوية القصوى في الحفاظ على المصالح الأميركية، من خلال مراعاة وتلبية احتياجات المتطلبات الأمنية الإستراتيجية لدولة الكيان. ويهدف المؤتمر السنوي إلى فحص ما يطلق عليه "مناعة" الكيان، وتحديد تهديدات الأمن القومي الإسرائيلي، كما يناقش مكامن القوة في الجيش وفرص تعزيزها، ونقاط الضعف وآليات تجاوزها.

منذ أواخر العقد الأول من الألفية الثانية، ومع ممانعة نظام الدولة السورية ضد تقديم تنازلات عن القضية الفلسطينية والقبول بأي تسويات على حساب الخريطة السياسية للمنطقة، أدرك الكيان المؤقت حجم التهديد الماثل. وقد بدأ التحريض الإسرائيلي على سوريا مع مؤتمر هرتسيليا 2009 الذي ركّز باتجاه التنامي العسكري السوري وازدياد القوة وشراء الأسلحة طويلة المدى.

ومع مطلع الحرب العسكرية على سوريا، كان التقييم الإسرائيلي واضح الدلالة بشأن ما تشكّله سوريا من تهديد؛ فقد صرّح بيان مؤتمر هرتسيليا 2011 بضرورة تقليص ارتباط العالم بالنفط العربي، بل وعدّ ذلك بمثابة هدف قومي استراتيجي يستوجب وضع الخطط لتحجيم اعتماد العالم على النفط العربي. وقد سجّلت سوريا كدولة عربية طوال التسعينات والعقد الأول من الألفية الثانية نموًّا في قطاع النفط، تجاوز إنتاجه الـ 400 ألف برميل يوميًّا، واحتلت المركز 27 عالميًا بإنتاج النفط، وتحولت إلى مُصدِّر إقليمي. هذه الوقائع شكّلت جرس إنذار لدى الكيان المؤقّت ورفعت درجة الحساسية من قوة الاقتصاد المستقل وتداعيات النمو في القطاع النفطي على استقلالية القرار السوري السيادي، لا الاقتصادي وحسب، وإنما السياسي أيضًا. الأمر الذي يفسّره المشاركة الإسرائيلية غير المباشرة في الحرب على سوريا في السني الأولى، حيث دعمت الجماعات المعارضة بالسلاح

والتمويل والتوجيه نحو ضرب مراكز الدفاعات الجوية والصاروخية بالتوازي مع السيطرة على المناطق السورية المنتجة للنفط، إلى أن تسلّمها الأمريكي واحتلها وعزّز سرقة النفط السوري.

- **ثانيًا، تبادل الأدوار بين الإسرائيلي والأمريكي**

في مقال صادر عن مركز الدراسات الإسرائيلية الاستراتيجية (INSS) التابع لجامعة "تل أبيب"، في 29 حزيران 2020، تظهر طبيعة الدور الإسرائيلي في الحصار على سوريا. فتشير الكاتبة كارميت فالنسي إلى التنسيق الأمريكي الإسرائيلي في الصراع ضد الدولة السورية وشعبها، بقولها: "تخوض إسرائيل حملة عسكرية ضد التمركز الإيراني في سوريا، بينما تعزز الولايات المتحدة صراعها الاقتصادي ضد النظام". كما توضح فالنسي الهدف من قانون قيصر في الشق الذي يستهدف سوريا مباشرة، حيث أنّ "قانون قيصر، على غرار أقصى ضغط تمارسه الولايات المتحدة على إيران، يهدف إلى تحفيز التغيير في السياسات السورية والإيرانية، أو التسبب في انهيار اقتصادي يؤدي إلى إسقاط النظامين". وعليه، فإن القانون يؤمل منه أن يدفع الدولة السورية إلى تغيير سياساتها، أي الابتعاد عن محور المقاومة وعن موقعها في قلب العروبة، وإلا فالتوقعات تتجه نحو انهيار اقتصادي يسقط النظام السوري كما الإيراني.

- **ثالثًا، قانون قيصر مشروع إسرائيلي**

هذه المهام التنسيقية بين واشنطن وتل أبيب بهدف "تركيع" النظامين السوري والإيراني لو كان إلى ذلك سبيلًا، على حد تعبير فالنسي في نفس المقال، يعتمد المراسل الإسرائيلي لصحيفة Defense News، سيث ج.فرانتزمان (Frantzman) التعريف المباشر لقانون قيصر، والتصنيف الأكثر تحديدًا له. فيستشهد المؤسس المشارك والمدير التنفيذي لمركز الشرق الأوسط، فرانتزمان، في مقالته الصادرة في حزيران 2020، على موقع "جيروزاليم بوست"، بتغريدة إيليا ماغنير (Magnier)، الصحفي والخبير في شؤون حزب الله وسوريا، الذي يقرّ فيها بأن العقوبات على سوريا خطة تجويع أمريكية إسرائيلية. وأكثر من ذلك، وفي حين يستند فرانتزمان لهذه التغريدة في سياق تحذير الكيان من ردة فعل الجبهات، وسوريا منها، يؤكد أن إسرائيل في نهاية المطاف ستكون هدفًا محتملاً بناء على ما أشار إليه ماغنير بشأن أن العقوبات الجديدة هي "مشروع إسرائيلي وليس مشروع أمريكي".

➢ إشكاليات سياسية وقانونية

1. الطرح مغرض في الانحراف بالمسؤولية نحو الكيان المؤقت

الورقة تقدم مجموعة من الشواهد والوثائق الرسمية التي تؤكّد أن الهدف الأساس من الحصار هو يخدم الكيان المحتل جملة وتفصيلًا، لا واشنطن، وعلى العكس فالتدخل الأمريكي في سوريا يثير الجدل الداخلي في واشنطن، والفائدة التي تعود على الولايات المتحدة البعيدة جغرافيًّا تصب في ساحة الكيان المؤقت.

2. الولايات المتحدة توجِّه الكيان المؤقت وليس العكس

الولايات المتحدة تتحرك انطلاقًا من مصالحها وأهدافها في تنفيذ مشاريعها والحفاظ على نفوذها وسطوة الهيمنة، وقد زرعت الكيان المؤقت في قلب الأمة الإسلامية لتسهيل حركتها في تحقيق طموحاتها الاستعمارية على مختلف المستويات. وتعدّ حماية الأمن القومي الإسرائيلي المحرك الأساس للسياسة الأمريكية في المنطقة، فكان استهداف سوريا لما قدّمته خلال العقود الأخيرة ما قبل الحرب والحصار من نموذج سياسي سيادي عربي ونموذج اقتصادي مستقل.

3. ثمة الكثير من نقاط التفاوت والافتراق في المواقف والمصالح بين أمريكا والكيان

هذه الاختلافات لا تمسّ بالخطوط السياسية العريضة العامة أو تتضارب مع وحدة الأهداف، فالتنسيق الأمريكي مع الإسرائيلي حول "تركيع سوريا" جار على أعلى مستويات أمنية وعسكرية مشتركة.

4. يستطيع الكيان أن يدّعي البراءة من التدخّل والموقف الحيادي أو حتى اختلاف موقفه في هذا الشأن تحديدًا عن السياسات الأمريكية

إن قيام العدو بذلك يعني نسف أسس وقواعد من العلاقات مع واشنطن، ويثير أزمة حكومة العدو في غنى عنها؛ فضلًا أنه ادّعاء مرفوض بحكم العلاقة الواقعية بين الطرفين من تنسيق مصالح وسياسات، ومثال الملف النووي وتوجيه ضربة إسرائيلية لمواقع إيرانية شاهد حي على عمق التخطيط والتنسيق المشترك. وفي أضعف الحالات، نفس سكوت الكيان عن الحصار الأمريكي مشاركة بالفعل وتتحمل مسؤوليته.

5. ثمة مخارج بديلة أقل تكلفة

سوريا تُحارَب بلقمة عيش شعبها، بأبسط مقومات العيش، والحصار الاقتصادي عليها حرب لا تقل عن الحرب العسكرية، إن لم تكن تداعياتها أقسى وأكثر إيلامًا. وعليه، فإنه من الأقوى أن تكون ردة الفعل من

نفس القناة بحيث يتم تحديد الأمور في نصابها ووفق مسمياتها، وتحديدًا الملف الاقتصادي والفوائد الجمة التي تعود على الكيان المؤقت من خنق سوريا، دولة وشعبًا.

6. إمكانية زيادة التهديد الصهيوني لسوريا

منذ سنوات والكيان المؤقت يساند الولايات المتحدة في تسديد اللكمات المتتالية للنظام، والعدوان الإسرائيلي الجوي المستمر إجراء مواز عمليًّا لفعل الحصار بما يبعثه من رسائل إلى دول الإقليم والعالم بانعدام الأمن في سوريا، ما يكبح معه عمليات الاستثمار والانتعاش الاقتصادي. بيد أن التهديد يخضع لسقف محدد نتيجة معادلات ردع خاصة، وحتى في حالة اتخاذ الكيان موقف متطرف من سوريا فإن ذلك يؤكد الحاجة إلى تكريس مفهوم "الحصار حرب"، واتخاذ المواقف المقابلة على أساسه.

7. سعي الولايات المتحدة إلى تبرئة الكيان المؤقت

إشكالية واهية ولا قيمة لها؛ فالقيام بذلك أشبه بوضع نكران مسؤولية واشنطن عن عدوان تموز 2006 على لبنان الذي قام به الكيان المؤقت، لكن ما كان ليحصل لولا الضوء الأخضر الأمريكي. وكما كان العدوان يريد أن يحقق للأمريكي أهداف التفتيت للمنطقة من بوابة مشروع "الشرق الأوسط الجديد" خدمة لتثبيت الكيان المؤقت، كذلك هو الأمر مع الحصار على سوريا حيث الحجج الأمريكية كلها تخدم الكيان المؤقت، والمسؤولية مشتركة بين الفاعل المباشر والآخر غير المباشر.

8. عدم وجود فائدة من تحديد المسؤولية القانونية للكيان عن الحصار على سوريا

إن اول فائدة هي تحديد الجهة الجانية، وثانيها إبطال عمليات التضليل التي تطال شعوب المنطقة، وتحديدا الشعب السوري، وبشكل خاص الدروز من أهل سوريا الذين عاينوا عن قرب سياسات العدو في مساعدة الجماعات الإرهابية في تقديم الخدمات الصحية والاستشفائية والتمويلية. كذلك، تفتح الدراسة أمام المختصين والمهتمين والباحثين نافذة للنظر البعيد باتجاه المساحات المفتوحة للمعركة ورصد الثغرات وتحديد الفرص.

9. هذا التحليل يدفع باتجاه توجيه الاتهام إلى المقاومة بأنها هي سبب الحصار

هذا الاتهام مستهلك سواء في الخطاب الأمريكي أو الإسرائيلي.

10. زيادة الضغط الاقتصادي على سوريا

برنامج الحصار محكم على سوريا وعلى أي مبادرات عربية ما يجعلها صورية ورمزية أكثر منها فاعلة. حتى أثناء مرحلة تداعيات الزلزال، حافظت واشنطن على العقوبات وجعلت من المساعدات الإنسانية استثناء آنيًا مؤقتًا ومسيّسًا. وعليه، تعاين سوريا أقصى حملات الحصار والضغط الاقتصادي عليها.

11. يمكن تأطير الحالة ضمن نظريات العلاقات الدولية والقانون الدولي الذي لا يحمل مسؤولية للحليف عند قيام حليفه بأعمال ذات فوائد مشتركة بينهما

تبعًا للقرار 2625 للجمعية العامة للأمم المتحدة، الفصل الرابع، المعنون بـ "مسؤولية الدولة عن فعل دولة أخرى"، المادة 17 المتعلقة بالمبادئ التوجيهية والرقابة في لجنة (القانون الدولي) حول الفعل غير المشروع دوليا، فإن "الدولة التي تعطي توجيهات لدولة أخرى والتي تمارس المراقبة على ارتكاب الفعل غير المشروع دوليًا من قبل هذه الأخيرة تكون مسؤولة عن هذا الفعل إذا: (أ) الدولة تفعل ذلك وهي تعلم بالظروف المحيطة بالفعل غير المشروع دوليًا، (ب) يكون الفعل غير مشروع دوليًا إذا ارتكبته تلك الدولة. وعليه، فإن واشنطن هي التي تحاصر سوريا بشكل مباشر، بيد أن الكيان المؤقت بل وأي دولة أخرى تراقب الحصار الأمريكي غير المشروع أساسًا قانونيًا وحقوقيًا وأخلاقيًا وإنسانيًا ولا تأخذ موقفًا رافضًا، هي شريكة بفعل الحصار وحرمان الشعب السوري من حقوقه، وتاليًا هي تتحمل مسؤولية غير مباشرة.

لائحة المراجع الإلكترونية

1. Iran Threat Reduction and Syria Human Rights Act of 2012 H.R. 1905 (PL 112-158)
2. https://home.treasury.gov/system/files/126/caesar_act.pdf
3. https://www.congress.gov/bill/116th-congress/house-bill/31
4. https://www.dni.gov/files/ODNI/documents/assessments/ATA-2022-Unclassified-Report.pdf
5. https://www.dni.gov/files/ODNI/documents/assessments/ATA-2021-Unclassified-Report.pdf
6. https://www.dni.gov/files/ODNI/documents/2019-ATA-SFR---SSCI.pdf
7. https://home.treasury.gov/system/files/126/hr_1905_pl_112_158.pdf
8. https://www.wsj.com/articles/u-s-sends-forces-to-protect-syrian-oil-fields-11572107568
9. https://www.state.gov/u-s-relations-with-syria/
10. https://web.archive.org/web/20190511110211/https:/www.princeton.edu/~ota/disk1/1993/9341/9341.PDF
11. https://crsreports.congress.gov/product/pdf/IF/IF11930
12. https://npasyria.com/137351/
13. https://almohrarmedia.net/%d9%85%d8%ac%d9%84%d8%b3%d9%8f-%d8%a7%d9%84%d8%b4%d9%8a%d9%88
14. https://www.elnashra.com/news/show/1605218/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A8%D8%B9%D9%88%D8%AB
15. https://www.elnashra.com/news/show/1604982/%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D8%
16. https://almohrarmedia.net/%d9%86%d9%88%d9%91%d8%a7%d8%a8%d9%8f-%d9%88%d8%b3%d8%a7%d8%b3%d9%
17. https://www.brookings.edu/blog/order-from-chaos/2021/01/29/the-united-states-needs-a-new-syria-policy/

18. https://www.enabbaladi.net/archives/546141#ixzz7KTzKRskz
19. https://www.jpost.com/middle-east/caesar-the-sanctions-doctrine-and-us-foreign-policy-631889
20. https://www.inss.org.il/publication/assad-regime-20-years/
21. https://democraticac.de/?p=79887